الأمم المتحدة

A/AC.109/2018/7

الجمعية العامة

Distr.: General
28 December 2017
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

بولينيزيا الفرنسية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم ٣

أولا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية ٥

ثانيا – الحالة الاقتصادية ٨

ألف – لمحة عامة ٨

باء – الزراعة وزراعة اللؤلؤ وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية ٩

جيم – القطاع الصناعي ١٠

دال – النقل والاتصالات ١٠

هاء – السياحة ١٠

واو – البيئة ١١

ثالثا – الأحوال الاجتماعية ١٢

ألف – معلومات عامة ١٢

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، وأخذت من مصادر متاحة للعموم على شبكة الإنترنت. ويمكن الاطِّلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/fr/decolonization/documents.shtml.

090218 090218 17-23536 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

باء – العمالة ١٣
جيم – التعليم ١٣
دال – الصحة ١٤
رابعا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين ١٦
خامسا – نظر الأمم المتحدة في المسألة ١٦
ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ١٦
باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ١٧
جيم – القرار الذي اتخذته الجمعية العامة ١٧
المرفق
خريطة بولينيزيا الفرنسية ١٩

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: بولينيزيا الفرنسية إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وتقوم فرنسا بإدارته.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: روني بيدال، المفوض السامي للجمهورية (منذ ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٦).

الجغرافيا: تشغل بولينيزيا الفرنسية حيزا بحريا شاسعا في منطقة جنوب المحيط الهادئ يمتد على مساحة ٢,٥ مليون كيلومتر مربع.

مساحة اليابسة: تغطي الجزر التي تتشكل منها بولينيزيا الفرنسية، والبالغ عددها ١١٨ جزيرة موزعة في خمسة أرخبيلات، مساحة تبلغ نحو ٥٠٠ ٣ كيلومتر مربع.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٢٤٢ ٧٦٧ ٤ كيلومترا مربعا.

عدد السكان: ٨٠٠ ٢٧٢ نسمة (٢٠١٦، المعهد الإحصائي لبولينيزيا الفرنسية)

متوسط العمر المتوقع: النساء: ٧٨,١ سنة؛ الرجال: ٧٤,١ سنة (٢٠١٥)

التركيبة العرقية: الماوري (٦٥ في المائة)؛ الخلاسيون (demis) (١٦ في المائة)؛ المنحدرون من أصل صيني (٥ في المائة)؛ البيض (popâas) (١٢ في المائة).

اللغات: الفرنسية؛ والتاهيتية؛ والماركيزية؛ والتواموتان؛ والمانغاريفان؛ ولغات الجزر الجنوبية: الرايفافاي، ولغة رابا، ولغة روروتو؛ والإنكليزية؛ وصينية شعب الهاكا؛ والكانتونية؛ والفييتنامية.

العاصمة: بابيت.

رئيس حكومة الإقليم: إدوار فريتش (منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

الأحزاب السياسية الرئيسية: المجموعات السياسية في جمعية بولينيزيا الفرنسية هي التجمع من أجل أغلبية استقلالية، وحزب تاهويراءا هويراتيرا، والاتحاد من أجل الديمقراطية.

الانتخابات: جرت الانتخابات البلدية والانتخابات التشريعية الجزئية والانتخابات الأوروبية وانتخابات مجلس الشيوخ في عام ٢٠١٤. وجرت انتخابات مجلس الشيوخ الجزئية في أيار/مايو ٢٠١٥.

البرلمان: جمعية بولينيزيا الفرنسية مؤلفة من ٥٧ ممثلا يُنتخبون لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٢,٠٢٩ مليون فرنك من فرنكات منطقة المحيط الهادئ (٢٠١٥).

معدل البطالة: ٢١,٨ في المائة (٢٠١٢).

الاقتصاد: يتسم الاقتصاد البولينيزي بأهمية قطاع الخدمات الذي مثلت إيراداته ٨٥ في المائة من القيمة المضافة في ٢٠١٣ وزاد عدد العاملين فيه على ٨٠ في المائة في ٢٠١٦. ويشكل قطاع السياحة المصدر الرئيسي لصادرات الإقليم من السلع والخدمات. غير أن تربية الأحياء المائية لا تزال تتبوأ مكانة هامة في الاقتصاد البولينيزي، ولا سيما زراعة اللؤلؤ (زراعة اللؤلؤ الأسود) التي تمثل ثاني مصدر للموارد الخاصة ببولينيزيا الفرنسية (٥٤ في المائة من إيرادات صادراتها من السلع في ٢٠١٥). ونظرا لصغر حجم السوق، يتمحور هيكل الاقتصاد حول مؤسسات كبرى تابعة للقطاع العام أو الخاص، تعمل خصوصا في مجالي الطاقة والبيع بالتجزئة.

العملة: فرنك منطقة المحيط الهادئ (١ ٠٠٠ فرنك من فرنكات منطقة المحيط الهادئ يساوي ٨,٣٨ يورو، مع العلم أن سعر الصرف ثابت).

لمحة تاريخية: تشكل شعب بولينيزيا نتيجة موجات متلاحقة من الهجرة بدأت في القرن الرابع واستمرت حتى نهاية القرن الرابع عشر. ووصل الأوروبيون إلى بولينيزيا الفرنسية لأول مرة في عام ١٥٢١ (ماجلان) وبدأوا بالاستقرار فيها بعد وصول القبطان واليس (١٧٦٧). ومنذ مطلع القرن التاسع عشر، بسطت سلالة البومار نفوذها على جزيرة تاهيتي وعلى جزر تواموتو وليوارد. ووقعت معاهدة حماية مع فرنسا في عام ١٨٤٢؛ وبعد ذلك، في عام ١٨٨٠، منح الملك بومار الخامس فرنسا السيادة على الجزر التي كانت تابعة لمملكة تاهيتي، مما أدى إلى نشوء المستوطنات الفرنسية في أوقيانوسيا. وأصبحت هذه المستوطنات جماعة إقليمية لما وراء البحار بعد نشوء الاتحاد الفرنسي في عام ١٩٤٦، وأطلق عليها اسم بولينيزيا الفرنسية منذ عام ١٩٥٧. وأكد البولينيزيون تشبثهم بفرنسا في استفتاء أجري في عام ١٩٥٨ (المصدر: جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار).

أولا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ – جاء في البوابة الإلكترونية للدولة الفرنسية المخصصة للجماعات الإقليمية، التي تتولى تحريرها المديرية العامة للمالية العامة والمديرية العامة لشؤون الجماعات المحلية، أن الدستور المعتمد في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦ صنّف بولينيزيا الفرنسية كإقليم من أقاليم ما وراء البحار؛ وهو مركز تم الاحتفاظ به بموجب دستور عام ١٩٥٨. وأدت مراجعة الدستور التي أجريت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ إلى تعديل المادة ٧٤ من الدستور المتعلق بأقاليم ما وراء البحار، حيث استُعيض عن هذا المصطلح بمصطلح ”جماعة إقليمية لما وراء البحار“، وأسندت إلى الهيئة التشريعية مهمة تحديد القواعد التنظيمية والتنفيذية لمؤسسات الجماعة الإقليمية المعنية والترتيبات الانتخابية لجمعيتها التداولية. وتم اعتماد هذا المركز بعد التشاور مع الجمعية التداولية للجماعة الإقليمية المعنية. وقد تقرر المركز الخاص لبولينيزيا الفرنسية بموجب القانون رقم ٢٠٠٤-١٩٢ المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الذي حدد تنظيما يختلف عن التنظيم المعمول به بموجب القانون العام، وأقرب إلى نظام برلماني قائم على جمعية نيابية. ويضطلع رئيس بولينيزيا الفرنسية بوظيفة تمثيلية، ويدير عمل الحكومة والإدارة، ويصدر ”قوانين البلد“. وتتحمل حكومة بولينيزيا الفرنسية، المؤلفة من ٧ إلى ١٠ وزراء، المسؤولية عن تنفيذ سياسة الجماعة الإقليمية. وهيئتها التداولية هي جمعية بولينيزيا الفرنسية، التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام المباشر كل خمس سنوات.

٢ – وتفيد أيضا البوابة الإلكترونية للدولة الفرنسية المخصصة للجماعات الإقليمية أن بولينيزيا الفرنسية، رغم تنظيمها المؤسسي الفريد، لا تتمتع بالحكم الذاتي من الناحية السياسية بل من الناحية الإدارية، ويطبق فيها قانون خاص بها. وعملا بمبدأ الخصوصية التشريعية والتنظيمية، تعود للهيئة التشريعية لكل جماعة من الجماعات الإقليمية لما وراء البحار مسؤولية تحديد شروط تطبيق القوانين واللوائح السارية. ولذلك لا يطبق القانون الساري في فرنسا إلا عندما توجد إشارة صريحة إلى ذلك. ومن ناحية أخرى، تمارس بولينيزيا الفرنسية فئات معينة من القوانين التي تتخذها الجمعية التداولية بناء على الاختصاصات التي تمارسها في المجال التشريعي، وهي معروفة باسم ”قوانين البلد“. وهذه القوانين تدخل ضمن مجالات واسعة جدا من الاختصاص المبدئي المسند لبولينيزيا الفرنسية، ولا يمكن الطعن فيها سوى أمام مجلس الدولة، وليس أمام المحكمة الإدارية. وهذا الاستقلال الإداري يتجسد في تقاسم الاختصاصات بين الدولة وبولينيزيا الفرنسية. فالدولة لها الاختصاص في مجالات السيادة المشار إليها في المادة ١٤ من القانون الأساسي لعام ٢٠٠٤ وفي ٣٧ من القطاعات الأخرى، مثل التعاون فيما بين البلديات والشرطة وأمن الطيران المدني وما إلى ذلك، وهي مجالات قررت الهيئة التشريعية للجماعة الإقليمية لما وراء البحار إسناد الاختصاص فيها إلى الدولة. ويمكن لبولينيزيا الفرنسية، بالإضافة إلى اختصاصها بموجب القانون العام، أن تشارك، تحت رقابة الدولة، في ممارسة الاختصاصات التي تحتفظ بها في ما يتعلق باحترام ضمانات ممارسة الحريات العامة الممنوحة في جميع أنحاء الإقليم الوطني (المادة ١٤، الفقرة ١١، من القانون رقم ٢٠٠٤-١٩٢).

٣ – ووفقا للتقرير السنوي الذي أعده جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠١٦، أدت الإصلاحات التي أجريت في عام ٢٠٠٤ إلى فترة طويلة من انعدام الاستقرار السياسي الذي لم يفلح في إنهائه اعتماد قانونين أساسيين (القانون الأساسي رقم ٢٠٠٧-٢٢٣ المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بشأن ترجيح قائمة الأغلبية؛ والقانون الأساسي رقم ٢٠٠٧-١٧٢٠ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن سحب الثقة)، مع الإشارة إلى أن إحدى عشرة حكومة تعاقبت حتى

عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١١، اعتُمد قانون أساسي جديد (رقم ٢٠١١-٩١٨ مؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠١١) يتعلق بأداء مؤسسات بولينيزيا الفرنسية بهدف إعادة إرساء الاستقرار. وأدى هذا القانون إلى تعديل العملية الانتخابية (إعادة العمل بنظام ترجيح قائمة الأغلبية، وإنشاء دائرة انتخابية وحيدة)، وحد من عدد الوزراء ومن إمكانيات الإطاحة بالحكومة. وبدأ تنفيذ هذا القانون منذ انتخابات الجماعة الإقليمية التي أجريت في أيار/مايو ٢٠١٣.

٤ - ويفيد جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار أن مؤسسات بولينيزيا الفرنسية تتألف من الرئيس، والحكومة، وجمعية بولينيزيا الفرنسية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ويحدد القانون الأساسي التنظيمي دور مؤسسات بولينيزيا الفرنسية واختصاصاتها.

٥ - وينتخب الرئيس من قبل جمعية بولينيزيا الفرنسية بالاقتراع السري لمدة خمس سنوات. ويشكل الرئيس الحكومة بتعيين نائب الرئيس والوزراء الذين يمكنه إقالتهم، ويوجه عمل الوزراء. وهو يصدر قوانين البلد ويوقع على القرارات التي يتداول بشأنها مجلس الوزراء. ويؤدي مهمة الآمر بصرف الميزانية ويوجه الإدارة الإقليمية. ولا تتعارض ولايته مع منصب نائب في الجمعية أو العضوية في مجلس الشيوخ أو منصب رئيس بلدية، ويمكن أن يوضع حد لمدة هذه الولاية بتصويت بسحب الثقة من جانب الجمعية أو في حالة حل الجمعية. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، انتخبت جمعية بولينيزيا الفرنسية السيد إدوار فريتش رئيسا للإقليم.

٦ - والحكومة هي السلطة التنفيذية في بولينيزيا الفرنسية التي توجه سياستها العامة. وهي تجتمع كل أسبوع في إطار مجلس الوزراء المكلف بصورة تضامنية وجماعية بالشؤون التي تدخل في مجال اختصاصه. وتقرر الحكومة مشاريع القرارات التي تقدم إلى الجمعية للتداول بشأنها والتدابير اللازمة لتنفيذها. وهي تتمتع أيضا بسلطة تنظيمية واسعة. وتلزم استشارتها، وفقا للحالة، من قبل وزير شؤون ما وراء البحار أو المفوض السامي، في المجالات التي تدخل في اختصاص الدولة.

٧ - وتتألف جمعية بولينيزيا الفرنسية من ٥٧ عضوا ينتخبون بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات، وهي تتداول بشأن جميع المسائل التي تدخل في اختصاص الجماعة الإقليمية، بخلاف المسائل المخولة لمجلس الوزراء أو رئيس الحكومة. وتقر الجمعية قوانين البلد، التي تخضع للمراجعة القضائية لمجلس الدولة، والقرارات التي تعرضها عليها الحكومة. وتصوت الجمعية على ميزانية وحسابات بولينيزيا الفرنسية وتراقب عمل الحكومة. ويمكن حل الحكومة باقتراح بسحب الثقة، وفي المقابل يمكن حل الجمعية بمرسوم صادر عن رئيس الجمهورية، بناء على طلب من الحكومة المحلية.

٨ - ويتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهو هيئة استشارية، من ممثلين عن المجموعات المهنية، والنقابات العمالية، والمنظمات والرابطات المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة الإقليمية. ويرد المجلس على طلبات المشورة المقدمة من الحكومة وجمعية بولينيزيا الفرنسية بإصدار فتاوى مشفوعة بتوصيات. ويتعين لزاما الرجوع إليه لاستطلاع رأيه بشأن المشاريع الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، أو بشأن مشاريع القرارات التي تعدها الحكومة أو الجمعية. وبإمكان المجلس أيضا إجراء دراسات بشأن مسائل تقع ضمن نطاق اختصاصه، بمبادرة منه ورهنا بالحصول على أغلبية الثلثين من أصوات أعضائه. ويتألف المجلس من ٥١ عضوا يعينهم أقرانهم لمدة أربع سنوات، وهم موزعون

في ثلاث فئات (ممثلون عن العاملين، وعن أصحاب الأعمال والعاملين لحسابهم الخاص، وعن القطاعات الاجتماعية الثقافية). وينتخب رئيس المجلس لمدة سنتين.

٩ - ويرد في دليل الاستقبال المخصص للوكالات الحكومية والمؤسسات في بولينيزيا الفرنسية، إصدار عام ٢٠١٧، أن المفوض السامي للجمهورية يمثِّل الحكومة المركزية وجميع الوزراء. ويعمل بشكل وثيق مع رئيس بولينيزيا الفرنسية وحكومتها، باتصال مع جميع القوى الحية في البلد، لخدمة الصالح العام. وبالإضافة إلى ما يضطلع به من مهام في مجال الأمن تدخل في اختصاصه، يتولى قيادة الأقسام الإدارية والفنية للمفوضية لفائدة مستعملي خدماتها ولفائدة البلديات. ويقوم، بناء على طلب بولينيزيا الفرنسية، بحشد الخبرات الفنية اللازمة لوضع مشاريع هيكلية تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي. ويكفل أيضا الاتساق بين أنشطة جميع الوكالات التابعة للدولة الفرنسية. ويعتبر حلقة وصل مع الإدارات المركزية والوزارات في باريس. ويتولى كذلك، إلى جانب السلطة القضائية والقاضي الإداري وقاضي الحسابات، مسؤولية إنفاذ القانون ومراقبة مشروعية الإجراءات التي تتخذها الجماعات الإقليمية. ويتولى، بوصفه مندوبا للحكومة المركزية، مسؤولية قيادة أعمال الدولة الفرنسية في البحر. ويشمل النطاق الجغرافي لاختصاص المفوض السامي المنطقة البحرية لبولينيزيا الفرنسية، وكذلك المياه الخاضعة لسيادة فرنسا وولايتها المجاورة لجزيرة كليبرتون، أي ضمن حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة.

١٠ - وفي عام ٢٠١٤، ألغى مجلس الدولة الفرنسي قانون البلد رقم ٢٠١٣-١٧ المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣ الذي كان ينص على إعادة إنشاء المجلس الأعلى لبولينيزيا الفرنسية، وهو عبارة عن هيئة استشارية مكلفة بتقديم المشورة إلى رئيس الإقليم وإلى حكومته بشأن سن قوانين البلد والقوانين التنظيمية وصياغة القرارات. وكان المجلس الأعلى قد أُلغي في عام ٢٠١١ عملا بتوصيات بعثة المساعدة الموفدة إلى بولينيزيا الفرنسية من أجل خفض مصروفاتها التشغيلية.

١١ - وخلال الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية فرانسوا هولاند إلى الإقليم، في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، برفقة وزيرة شؤون ما وراء البحار، شرح بالتفصيل إجراءات الدعم المختلفة المقدَّمة إلى الإقليم، مثل صرف مخصصات التسوية للإقليم اعتبارا من عام ٢٠١٢، وتقديم الدعم المالي في مجالي الصحة والإسكان الاجتماعي والعمل بآلية الإعفاء الضريبي إلى غاية عام ٢٠٢٥. وأقر الرئيس كذلك رسميا بمساهمة بولينيزيا الفرنسية في قوة الردع النووي الفرنسية وبأن التجارب النووية التي أجريت في بولينيزيا الفرنسية بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٩٦ كان لها أثر بيئي وتسببت في عواقب صحية، وأضاف أن من قبيل المفارقة أنها أدت أيضا إلى اضطرابات اجتماعية بعد ما توقفت. وأشار أيضا إلى وضع اتفاق بشأن تنمية الإقليم، وهو موضوع ناقشه رئيس بولينيزيا الفرنسية أيضا خلال اجتماعه مع وزيرة شؤون ما وراء البحار في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (انظر A/AC.109/2017/7، الفقرتان ١١ و ١٢).

١٢ - وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، وقع رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس بولينيزيا الفرنسية اتفاقا بشأن تنمية بولينيزيا الفرنسية، يُعرَف باسم ''اتفاق الإليزيه''. وينص الاتفاق من جانب على تيسير دفع التعويضات لضحايا التجارب النووية، ومعالجة الآثار البيئية لتلك التجارب، ومواصلة تحويل الاقتصاد البولينيزي، وينص من جانب آخر على الحفاظ على تمتع الإقليم بالاستقلال الذاتي وضمان إدارة البلديات لشؤونها بحرية. وبالإضافة إلى ذلك، يورد الجزء الثاني من الاتفاق بالتفصيل التدابير المتخذة لتطوير الهياكل الأساسية العامة، ودعم تنمية البلديات، ودعم المبادرات الخاصة، وتعزيز القطاعات الواعدة (مثل ''الاقتصاد الأزرق'' والسياحة)، وتعزيز الانفتاح الإقليمي والرقمي للإقليم. ويركز الجزء

الثالث منه على تحسين ظروف المعيشة ويعالج جملة أمور منها تحقيق الاستدامة في توازن حسابات المؤسسات الاجتماعية، وتحسين خدمات الرعاية الصحية المتوفرة، وتوفير الرعاية للأشخاص الضعفاء.

١٣ - وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، أقرت جمعية بولينيزيا الفرنسية مشروع قرار وافقت بموجبه على اتفاق الإليزيه. ووفقا لما ذكرته الجمعية، أعطى أيضا رئيس الجمهورية الجديد، إيمانويل ماكرون، مع حكومته، موافقتهما على اتفاق إليزيه.

ثانيا - الحالة الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٤ - وفقا لما أفادت به وزارة شؤون ما وراء البحار الفرنسية، يتسم الاقتصاد البولينيزي بأهمية قطاع الخدمات، لا سيما السياحة. ونظرا لصغر حجم السوق، يتمحور الاقتصاد حول مؤسسات كبرى من القطاع العام أو القطاع الخاص، تعمل خصوصا في مجالي الطاقة والبيع بالتجزئة.

١٥ - ووفقا لما ذكره جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار، في تقريره السنوي لعام ٢٠١٦، أنتج قطاع الخدمات ٨٥ في المائة من مجموع القيمة المضافة التي جرى إنتاجها في عام ٢٠١٣ وبلغ عدد العاملين فيه أكثر من ٨٠ في المائة من العمالة في عام ٢٠١٦. وشكلت الخدمات أهم قطاع في الاقتصاد، وأنتجت ٣٧ في المائة من إجمالي الثروة المنتجة. وفي قطاع الخدمات، ساهمت الإدارات العامة في تحقيق ٣٩ في المائة من ثروة الإقليم. أما القطاع الأولي، الذي يشمل الزراعة، وزراعة اللؤلؤ، وصيد الأسماك، فلم يمثل سوى ٣ في المائة من الاقتصاد البولينيزي. وبعد أربع سنوات من الركود في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢، سجل الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ نموا، وذلك للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠١٥، سجل الناتج المحلي الإجمالي، الذي يُقدَّر بحوالي ٥٥٢,٥ بليون فرنك من فرنكات منطقة المحيط الهادئ، نموا بنسبة ١,١ في المائة من حيث الحجم وبنسبة ١,٧ في المائة من حيث القيمة، مدفوعا بالاستثمار واستقرار استهلاك الأسر المعيشية. وفي العام نفسه، ارتفع صافي المدفوعات العامة (في شكل مرتبات ومصروفات تشغيلية واستثمارية) في بولينيزيا الفرنسية بنسبة ٦,٢ في المائة ليصل إلى ١٣٤ بليون فرنك، ومثل ذلك ٥١ بالمائة من إجمالي الرصيد الدائن لمعاملات الحساب الجاري و ٢٤ في المائة من الثروة التي تم إنتاجها في بولينيزيا الفرنسية. وفي مجال التبادل التجاري، لا تزال فرنسا تشكل الشريك التجاري الرئيسي لبولينيزيا الفرنسية، حيث أُجريت معها ٥٧ في المائة من معاملات الحساب الجاري و ٢٥ في المائة من عمليات تبادل السلع في عام ٢٠١٥، تليها الولايات المتحدة الأمريكية (٩ و ١١ في المائة على التوالي)، ثم بقية الاتحاد الأوروبي (٨ و ١٤ في المائة). وأُجريت مع الدول الآسيوية (جمهورية كوريا، وسنغافورة، والصين، واليابان) ما مجموعه ١٥ في المائة من معاملات الحساب الجاري و ٣١ في المائة من عمليات تبادل السلع. وأخيرا، أُجريت مع أستراليا ونيوزيلندا ٧ في المائة من معاملات الحساب الجاري و ١٠ في المائة من عمليات تبادل السلع.

١٦ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اعتمدت جمعية بولينيزيا الفرنسية الميزانية الأولية للسنة المالية ٢٠١٨ بمبلغ ١٢٤,٢٩١ بليون فرنك فيما يتعلق بقسم المصروفات التشغيلية (ويمثل ذلك زيادة قدرها ٣,٨٩٩ بليون فرنك مقارنة بالميزانية الأولية لعام ٢٠١٧) وبمبلغ ٣٧,٢٣٤ بليون فرنك فيما يتعلق

بقسم نفقات الاستثمار. وتصل نفقات سداد أصل الدين للسنة المالية ٢٠١٨، في قسم نفقات الاستثمار، إلى ٨ ٨١٦ بليون فرنك.

١٧ - ووفقا لما ورد في التقرير السنوي بشأن تنفيذ التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبولينيزيا الفرنسية لعام ٢٠١٥، وصل مجموع الديون غير المسددة المستحقة على بولينيزيا الفرنسية للسنة المالية ٢٠١٥ إلى ٩١,٩ بليون فرنك، مقارنة بمبلغ ٩٤,٢ بليون فرنك في عام ٢٠١٤. وقد أعرب رئيس الإقليم، في الخطاب الذي ألقاه، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أمام جمعية بولينيزيا الفرنسية، عن عزمه على خفض حجم الديون بأكثر من ٨,٥ بلايين فرنك مقارنة بمستواه في عام ٢٠١٤.

باء - الزراعة وزراعة اللؤلؤ وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية

١٨ - وفقا لما ورد في تقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠١٦، تعتمد الزراعة البولينيزية على مزارع عائلية صغيرة الحجم تمارس نظام الزراعة المختلطة. وقد بلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي ٧٦٦ ١٥ عاملا في عام ٢٠١٢، أي ما يمثل ١٠ في المائة من مجموع القوة العاملة. وكان مديرو المزارع وأسرهم يشكلون ٩٠ في المائة من القوة العاملة في القطاع، إلى جانب ٥٨٠ ١ عاملا زراعيا آخرين. وحقق القطاع الرسمي أقل من ١ في المائة من قيمة رقم الأعمال التي أبلغت عنها المؤسسات في الإقليم. ويعوق تنميةَ القطاع الرسمي نقصُ الأراضي الصالحة للزراعة (وعورة التضاريس في الجزر المرتفعة، ورداءة التربة في الجزر المرجانية، وعدم تقسيم الأراضي)، ونقص هيكلة قنوات توزيع المنتجات، مما يسهم في تسرب الإنتاج خارج قنوات التسويق. وقد تقلصت مساحة الأراضي الزراعية المستخدمة، التي تبلغ ١٥٩ ٣٩ هكتارا - وتشكل مزارع أشجار جوز الهند ٧٤ في المائة منها - بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٢، بنسبة ٤٥ في المائة. وفي الوقت نفسه، انخفض عدد المزارع بنسبة ٢٨ في المائة خلال الفترة نفسها ليصل إلى ٦٤٩ ٥ مزرعة في عام ٢٠١٢. غير أن كميات الإنتاج الزراعي المسوّقة لم تتغير، بل ارتفعت قيمتها (إذ سجلت زيادة بنسبة ٢٣ في المائة)، مما يدل على زيادة الإنتاجية.

١٩ - ووفقا لما ذكره جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار، تمر أيضا زراعة اللؤلؤ التاهيتي، التي أصبحت تشكل قطاعا رئيسيا في الاقتصاد البولينيزي، بأزمة عميقة منذ بداية القرن الحادي والعشرين لأسباب ترتبط بالمنافسة العالمية وبالصعوبات التي يواجهها القطاع من الداخل. وتعاني صناعة اللؤلؤ من نقص في التنظيم، بدءاً من الإنتاج إلى التسويق، ومن الإفراط المزمن في الإنتاج، ولا سيما اللآلئ الأقل جودة، مما يؤثر على مستوى الأسعار. وذكر جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار أيضا أن زراعة اللؤلؤ درّت على بولينيزيا الفرنسية ٣٥ في المائة من إيرادات صادراتها من السلع في عام ٢٠١٦. وبلغت هذه النسبة ٥٤ في المائة في عام ٢٠١٥ و ٩٠ في المائة قبل ٢٠ عاما.

٢٠ - وتتمتع بولينيزيا الفرنسية، بفضل منطقتها الاقتصادية الخالصة، التي تبلغ مساحتها حوالي ٤,٧ ملايين كيلومتر مربع، بإمكانيات كبيرة جدا في مجال صيد السمك. ويمثل صيد الأسماك ١١ في المائة من إيرادات الصادرات من المنتجات المحلية (١,٢ بليون فرنك من فرنكات منطقة المحيط الهادئ في عام ٢٠١٦)، وذلك بفضل بيع الأسماك (٩٢ في المائة من المجموع)، التي تُصدَّر بالدرجة الأولى إلى الولايات المتحدة، والرخويات (٨ في المائة)، التي يُشحَن معظمها إلى هونغ كونغ (الصين). ويأتي الإنتاج المصدَّر بالدرجة الأولى من قطاع الصيد في أعالي البحار، الذي تألف الأسطول العامل فيه من ٥٩ سفينة من سفن صيد التونة في عام ٢٠١٦. وقد شهدت الكميات التي تم صيدها على مدى السنوات

العشر الماضية استقراراً نسبيا (٩٣٠ ٥ طنا في المتوسط من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٦). وبالإضافة إلى ذلك، تشهد تربية الروبيان (تربية الروبيان الأزرق) وتربية الأسماك (تربية الأسماك الموجهة للاستهلاك وأسماك الزينة) نموا، على الرغم من صغر حجم إيراداتها مقارنة بالإيرادات المتأتية من زراعة اللؤلؤ وصيد الأسماك.

جيم - القطاع الصناعي

٢١ - ورد في التقرير السنوي لجهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠١٦ أن تنمية قطاع الصناعة في بولينيزيا الفرنسية تواجه عراقيل هيكلية منها على وجه الخصوص صغر حجم السوق الداخلية، الذي يحد من وفورات الحجم، والاعتماد بقوة على المواد الخام ومنتجات الطاقة المستوردة. ويعتمد في تنمية الصناعات المحلية على حماية جمركية تتمثل في ضريبة التنمية المحلية على الواردات. ويتكون النسيج الصناعي البولينيزي أساسا من وحدات صناعية صغيرة الحجم، حيث إن عدد العاملين في ٨٩ في المائة من المؤسسات الصناعية، البالغ عددها ٥٣٦ ٢ مؤسسة، والتي تم إحصاؤها في الدليل الإقليمي للمؤسسات الذي أعده المعهد الإحصائي لبولينيزيا الفرنسية في عام ٢٠١٦، لا يتجاوز عاملين اثنين، وتضم ١٠٢ من هذه المؤسسات عددا لا يقل عن ١٠ عاملين.

دال - النقل والاتصالات

٢٢ - وفقا لما ذكرته الوزارة الفرنسية لشؤون ما وراء البحار، يعتبر ميناء بابيت حلقة الوصل التي تصل بولينيزيا الفرنسية بالعالم الخارجي عن طريق البحر. وتقوم بإدارته مؤسسة عامة، هي مؤسسة ميناء بابيت المتمتعة بالإدارة الذاتية. ومنذ أن وُضع المخطط التوجيهي الأول للميناء في عام ١٩٨٧، وسّعت المؤسسة هياكله الأساسية من أجل تلبية احتياجات النمو الاقتصادي. وحسبما أفاد به جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار، فقد سمحت مختلف المخططات التوجيهية بتكييف الهياكل مع متطلبات التنمية الاقتصادية للإقليم، وهو ما شمل بشكل خاص بناء محطة بحرية جديدة ومرسى ترفيهي افتُتحا في بابيت على التوالي في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥. ويركز برنامج الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩ على تعزيز الأمن وعلى التخفيف من شدة الازدحام في منطقة الميناء حاليا.

٢٣ - ويربط النقل الجوي بولينيزيا الفرنسية بمعظم القارات: أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة) وأمريكا الجنوبية (شيلي)، وآسيا (اليابان)، وأوروبا وأوقيانوسيا (جزر كوك، وكاليدونيا الجديدة، ونيوزيلندا). ولديها مطار دولي واحد في تاهيتي (فاءا)، وهو تابع للدولة. وفي عام ٢٠١٠، نُقلت إدارة المطار إلى شركة ذات اقتصاد مختلط، هي مؤسسة مطار تاهيتي التي يشترك في رأسمالها كل من بولينيزيا الفرنسية، ووكالة التنمية الفرنسية، وشركة ''إيجيس'' التابعة لصندوق الودائع والأمانات. غير أنه وفقا لجهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار، أصدرت محكمة الاستئناف الإدارية في باريس، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧، حكما نهائيا غير قابل للطعن، يقضي بوجوب إنهاء عقد الامتياز خلال السنة، نظرا لعدم امتثاله للإجراءات الإدارية المعمول بها في إسناد الصفقات العامة. ومن المقرر إطلاق عملية طلب تقديم عطاءات جديد خلال عام ٢٠١٧. وقد ازدادت حركة المسافرين الدوليين بنسبة ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٦، بعد أن سجلت ارتفاعا بنسبة ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٥، في حين ارتفع إجمالي عدد المسافرين بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠١٦ (حيث وصل إلى ١,٢٤ مليون مسافر، مقابل ١,٢٠ مليون مسافر في عام ٢٠١٥).

هاء – السياحة

٢٤ – وفقاً للتقرير الصادر عن جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠١٦، لا يزال قطاع السياحة المورد الأول للصادرات، فقد حقق نسبة ٤٢ في المائة من إيرادات تصدير السلع والخدمات في الإقليم في عام ٢٠١٥. وضم القطاع السياحي ٩٠٠ ٢ مؤسسة (ما يشكل ١١ في المائة من إجمالي عدد المؤسسات في عام ٢٠١٦) حققت ١٧ في المائة من رقم الأعمال التراكمي في بولينيزيا الفرنسية وبلغت نسبة موظفيها ١٧ في المائة من العاملين (٥٠٠ ١٠ شخص).

٢٥ – والأسواق الرئيسية التي يتوافد منها السياح إلى بولينيزيا الفرنسية هي الولايات المتحدة (٤٠ في المائة من مجموع عدد السياح في ٢٠١٦) وفرنسا (٢٠ في المائة) واليابان (٦ في المائة). وأصبحت الصين السوق السابع الذي يتوافد منه السياح، فقد وصل عدد الوافدين منها إلى ٩٨٧ ٥ سائحاً (٣ في المائة)، مع ازدياد زيارتهم لبولينيزيا الفرنسية ١٤ مرة خلال ١٠ سنوات.

٢٦ – ووفقاً للتقرير المذكور، ازداد عدد السياح (ارتفاع بنسبة ٥ في المائة) مع توافد ١٩٢ ٤٩٥ سائحاً في عام ٢٠١٦، وازدادت العمالة في قطاع السياحة ورقم أعماله بنسبتي ٣,٧ في المائة و ٩ في المائة على التوالي. وكانت للفنادق والمطاعم الحصة الأكبر في قطاع السياحة، فقد تألفت من ٩٣٠ ١ مؤسسة (٦٧ في المائة) تقدم أساسا خدمات المطاعم، وشكل العاملون فيها نسبة ٦٣ في المائة من العاملين في قطاع السياحة في عام ٢٠١٦. وحققت الفنادق والمطاعم نسبة ٤٣ في المائة من رقم أعمال القطاع السياحي في بولينيزيا. وشملت خدمات نقل المسافرين ربع عدد المؤسسات، وثلث العمالة، وحققت أكثر من نصف رقم أعمال قطاع السياحة (٥٢ في المائة في عام ٢٠١٦).

واو – البيئة

٢٧ – وفقاً لجهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار، وضعت الحكومة نصب أعينها هدف استخدام مصادر الطاقة المتجددة بنسبة ٥٠ في المائة من مجموع الطاقة المستهلكة بحلول عام ٢٠٢٠ في إطار استراتيجيتها المتصلة بتحقيق التنمية المستدامة. وأبرمت اتفاقية متعددة السنوات للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ بين بولينيزيا الفرنسية ووكالة البيئة والتحكم في الطاقة لمواكبة التحول في مجال الطاقة في بولينيزيا الفرنسية بغية تمويل دراسات الجدوى وعمليات التدريب، وتوفير الدعم التقني لمشاريع الاستثمار، وتنفيذ أنشطة توعية. وتولت بولينيزيا الفرنسية والحكومة الفرنسية بالتساوي تمويل ميزانية الاتفاقية البالغة ١,١٥ بليون فرنك من فرنكات منطقة المحيط الهادئ. وبقيت حصة المحروقات في إنتاج الكهرباء في بولينيزيا الفرنسية في عام ٢٠١٦ هي الأكبر (٦٢ في المائة)، ولكنها تشهد تراجعاً تدريجياً مقابل الطاقة الكهرمائية (٣٦ في المائة من الإنتاج). وإضافة إلى ذلك، ازداد إنتاج الطاقة الشمسية نتيجة تشجيع السلطات في بداية العقد. وارتفعت حصة الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء من ٠,٨ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٦. أما إنتاج الطاقة الريحية الذي جرى اختباره في الجزر الجنوبية (روروتو) بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٨ وفي جزر تواموتو (ماكيمو) فتبين أنه قليل الجدوى نظراً إلى التدني النسبي في متوسط سرعة الرياح في بولينيزيا الفرنسية ومخاطر الأعاصير وارتفاع تكاليف الصيانة.

٢٨ – وفيما يتعلق بالمياه، منذ اعتماد نظام الحكم الذاتي الأخير في عام ٢٠٠٤، ازدادت مسؤولية البلديات في إدارة المياه. وفي عام ٢٠١٦، كانت نسبة ٢٠ في المائة من البلديات، التي تضمّ ٥٤ في المائة

من سكان بولينيزيا الفرنسية، توفر المياه الصالحة للشرب. ولكن أقل من بلدية واحدة من أصل عشر بلديات تملك نظام معالجة فعال لمياه الصرف الصحي. وأثر ذلك في نوعية مياه الاستحمام مباشرةً، ولا سيما في تاهيتي وفي المناطق الحضرية ومصبّات الأنهار. وبيّنت الفيضانات غير المعتادة التي وقعت في الربع الأول من عام ٢٠١٧ في جزر ويندوارد والأضرار الكبيرة التي خلفتها هشاشة المرافق العامة.

٢٩ - ومنذ وضع القانون التأسيسي لعام ٢٠٠٤، أصبحت البلديات مسؤولة عن جمع ومعالجة النفايات المنزلية والنباتية (استصلاحها والتخلص منها) باستثناء النفايات السامة. ولكن تعاني إدارة النفايات من عدم كفاية الفرز الانتقائي الذي لا ينفذ إلا في نصف عدد البلديات. ولمواجهة تأخر البلديات في هذه المجالات، أرجئ الموعد النهائي لإعداد إدارة فعالة للنفايات إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. وقُدِّرَ الإنتاج السنوي للنفايات في عام ٢٠١٣ بنحو ٠٠٠ ١٤٧ طنّ، أي بمعدل ٥٤٤ كيلوغراما للفرد الواحد في السنة (مقابل ٤٠٠ كيلوغرام في فرنسا باستثناء مقاطعات ما وراء البحار) وتنتج ثلاثة أرباع هذه الكمية تقريباً في تاهيتي.

٣٠ - وفي عقد المشاريع الجديد للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، خصصت ميزانية قدرها ١٢ بليون فرنك لتنفيذ مشاريع التزويد بمياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي وإدارة النفايات. وخلال عملية وضع البرامج لسنة ٢٠١٧ التي أجرتها اللجنة التوجيهية في آخر اجتماع لها، اعتُمِدَت ستة مشاريع تصل تكلفتها الإجمالية إلى ١,١ بليون فرنك ، تتعلق خمسة منها بالشبكات المائية. وإدارة النفايات هي إحدى الركائز الأربع لعقد المشاريع للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ المخصص للاستثمارات البلدية. وتوفر الحكومة الفرنسية وبولينيزيا الفرنسية تمويل المشاريع المعتمدة بنسبة ٨٥ إلى ٩٥ في المائة، بمعدلات متساوية، أما تمويل النسبة المتبقية (٥ إلى ١٥ في المائة) فتوفره البلديات.

ثالثاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - معلومات عامة

٣١ - يشير المعهد الإحصائي لبولينيزيا الفرنسية، بالإحالة إلى الدراسة الاستقصائية لأوضاع حياة الأسر المعيشية في بولينيزيا الفرنسية، إلى أن معدل الفقر بلغ ١٩,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩، أي أن الدخل، بحسب وحدة الاستهلاك، هو دون خط الفقر لدى أسرة معيشية واحدة من أصل كل خمس أسر معيشية. وبلغ معدل الفقر في موريا مستوى أعلى من تاهيتي، ومعدل الفقر بصورة عامة أعلى في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية. وأفاد المعهد أيضاً بأن مؤشر جيني، وهو مؤشر مركب لقياس التفاوت في الأجور، بلغ ٠,٤٠ في عام ٢٠٠٩ وهو مستوى تفاوت مشابه للمستوى المسجل في الولايات المتحدة (٠,٤١)، وقريب من المستوى المسجل في كاليدونيا الجديدة (٠,٤٣)، وأعلى بكثير من المستوى المسجل في فرنسا (٠,٢٩).

٣٢ - وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وُقّع اتفاق لإضفاء الطابع الرسمي على المساعدة التي تقدمها الدولة الفرنسية إلى نظام الرعاية الاجتماعية التضامنية في إقليم بولينيزيا الفرنسية. وتشمل مشاركة الدولة الفرنسية ثلاثة جوانب هي: دفع هبة سنوية قدرها ١٢ مليون يورو خلال ثلاث سنوات، من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧؛ وشطب الدين البالغ ٦ ملايين يورو المستحق على النظام لمراكز الرعاية العامة - مستشفيات باريس؛ وإلغاء التعريفة الإضافية البالغة ٣٠ في المائة والمطبقة على خدمات العلاج

التي يستفيد منها المرضى البولينيزيون الذين يُعالجون في مجموعة المستشفيات المذكورة. وتتعهد بولينيزيا الفرنسية، من جهتها، بالشروع في الإصلاحات الضرورية لكفالة استدامة نظام الرعاية الاجتماعية فيها وتوازنه في الأجل الطويل والعمل على إصلاح نظام العلاج الصحي فيها وتطبيق خطة جديدة لتنظيم قطاع الصحة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩.

باء - العمالة

٣٣ - أفاد جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار بأن قطاع الخدمات هو القطاع المهيمن في مجال العمالة في بولينيزيا الفرنسية، فيعمل فيه أكثر من ٨ من أصل ١٠ عاملين، ويعمل نحو ٦ من أصل ١٠ عاملين في قطاع التجارة. وضمّ قطاع التجارة ١٥,٥ في المائة من العاملين الذين بلغ عددهم ٧٧٠ ٦٢ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وتلاه قطاع الصناعة (٧,٥ في المائة)، ثم قطاع البناء والأشغال العامة (٧,٢ في المائة)، والقطاع الأولي (٢,٥ في المائة). وفي عام ٢٠١٦، ارتفع عدد الأشخاص الذين يتقاضون أجورهم من الدولة بنسبة ٤,٤ في المائة (٤٠٣ ١٠ أشخاص مقابل ٩٦٣ ٩ شخصاً في عام ٢٠١٥) وواصل سوق العمل إحراز تقدم. فقد شهد مؤشر العمالة الذي انخفض بنسبة ١,١ في المائة سنويا في المتوسط خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، ارتفاعاً بنسبة ٣,٦ في المائة في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٣٤ - وخلّف تدهور النشاط الاقتصادي أثراً سلبياً كبيراً في حالة سوق العمل. فقد تضاعف معدل البطالة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢ (٢١,٨ في المائة مقابل ١١,٧ في المائة) وازداد عدد العاطلين عن العمل بنحو ٢٠٠ ١٢ شخص. ومس ارتفاع معدل البطالة الشباب والأشخاص ذوي المؤهلات الدنيا بصورة خاصة. ففي عام ٢٠١٢، بلغت نسبة الأشخاص دون سنّ ٣٠ عاماً ٣١ في المائة من السكان النشطين اقتصادياً، ولكنهم شكلوا ٦٣ في المائة من العاطلين عن العمل. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، ارتفع عدد الباحثين عن وظائف المسجلين لدى دائرة العمالة والتدريب والإدماج المهني إلى ٩٣٧ ١٠ شخصاً، مما شكل ارتفاعاً بنسبة ٢,١ في المائة مقارنة بالسنة السابقة. وشهدت فرص العمل أيضاً ارتفاعاً بنسبة ٢٢ في المائة. واستمر ارتفاع صافي إيجاد فرص العمل، بنحو ٥٠٠ ١ وظيفة في السنة. وفي هذا السياق، أبلغ رئيس بولينيزيا الفرنسية الجمعية في خطابه في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ بأن عدد العاطلين عن العمل تراجع بنسبة ٧ في المائة.

٣٥ - وفي بولينيزيا الفرنسية، استقر متوسط الراتب الإجمالي المكافئ للدوام الكامل عند ٠٠٠ ٣١٧ فرنك خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام ٢٠١٦ (أحدث الأرقام المتاحة). وفي المتوسط، كانت القطاعات التي توفر الرواتب الأعلى كما يلي: قطاع الخدمات (٠٠٠ ٣٢٧ فرنك) وقطاع الصناعة (٠٠٠ ٣١٣ فرنك)، يليهما قطاع التجارة (٠٠٠ ٢٧٢ فرنك) وقطاع البناء (٠٠٠ ٢٤٤ فرنك) وقطاع الزراعة (٠٠٠ ٢٠٧ فرنك).

جيم - التعليم

٣٦ - تفيد وزارة شؤون ما وراء البحار أنه تطبيقا للمادة ٦ من قانون الحكم الذاتي رقم ٩٦-٣١٢ المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، تقع مسؤولية التعليم الابتدائي والثانوي على عاتق الحكومة المحلية، وتتولى الدولة مسؤولية التعليم بعد البكالوريا والتعليم العالي. ولدى بولينيزيا الفرنسية ٢٣٦ مدرسة ابتدائية (رياض الأطفال والمدارس الابتدائية ومؤسسات التعليم المتخصص) و ٩٩ مدرسة ثانوية. ولا تتطابق

السنة الدراسية في الإقليم تماما مع السنة الدراسية في فرنسا نظراً للعوامل المناخية: فقد اختصرت الإجازة الصيفية (حوالي ٥٠ يوماً) بغرض تمديد إجازة عيد الميلاد (حوالي شهر). ولكن الدولة تكفل القيمة الوطنية للشهادات الممنوحة. وإضافةً إلى ذلك، تتمتع بولينيزيا الفرنسية بصلاحيات كاملة فيما يتعلق بالأنشطة التعليمية. وتقوم البلديات بتسجيل الملتحقين بالمدارس، ويجري ذلك عموماً في شهر أيار/مايو. وتتيح بولينيزيا الفرنسية نظاماً تعليمياً متنوعاً يشمل مؤسسات تعليمية في جميع المجالات. وتقع جامعة بولينيزيا الفرنسية، وهي مؤسسة عامة علمية وثقافية ومهنية، في حي أوتوماورو، في بلدية بوناويا. وهذه الجامعة الحديثة العهد التي أنشِئت في عام ١٩٨٧ وأصبحت تتمتع بإدارة مستقلة في عام ١٩٩٩، هي مركز جامعي غني بنشاطه في مجال التعليم والبحث على مدى أكثر من ٣٠ عاماً.

٣٧ - ويذكر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أنه على الرغم من التحاق كلّ الشباب تقريباً بالمدارس، لا يزال هناك قصور في الأداء مقارنة بفرنسا، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على الشهادات. فمعدل الحصول على شهادة البكالوريا في بولينيزيا الفرنسية لا يزال يبلغ نصف المعدل المسجل في فرنسا. وتبقى بولينيزيا الفرنسية بعيدة عن تحقيق هدفها المذكور في ميثاق التعليم لعام ٢٠١١ والمتمثل في بلوغ نسبة الحاصلين على شهادة الباكالوريا ٧٠ في المائة.

دال - الصحة

٣٨ - أفاد جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار بأن بولينيزيا الفرنسية تملك جميع الصلاحيات في مجال الرعاية الصحية. وتقدم الحكومة الفرنسية من جهتها الدعم المالي في هذا المجال، وتحديداً عن طريق عقد المشاريع. فقد خصص هذا العقد للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ مبلغ ٣,٦ بلايين فرنك لقطاع الصحة، وبخاصة لعمليات تجهيز المراكز الكبرى لخدمات الصحة العامة وتزويدها بالمعدات وتشييد وحدات طبية صغيرة في الأرخبيلات البعيدة.

٣٩ - ووفقاً لتقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠١٦، أعيدت صياغة السياسة الصحية في بولينيزيا الفرنسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بهدف تحسين حوكمة النظام الصحي والطبي - الاجتماعي وجودة النظام الصحي وتلبية الاحتياجات الصحية والاجتماعية مع التركيز على الوقاية. ويرمي هذا الإصلاح إلى إنشاء سلطة تنظيمية للصحة وللرعاية الاجتماعية. وستتيح الخطة الصحية الخمسية، (٢٠٢١-٢٠١٦) التي أقرتها جمعية بولينيزيا الفرنسية في شباط/فبراير ٢٠١٦، التوصل إلى فهم أفضل للمشكلات، مثل توفر الرعاية الأولية في الأرخبيلات أو الوقاية من زيادة الوزن أو العناية في مرحلة الشيخوخة.

٤٠ - ويشترك في توفير خدمات العلاج القطاع العام الذي يوفر التغطية الصحية في جميع الأرخبيلات، والقطاع الخاص الذي يركز على تاهيتي. ويشمل القطاع العام المركز الاستشفائي لبولينيزيا الفرنسية، وهو وحدة متعددة التخصصات، ومديرية الصحة التي تضمّ ١٢٨ مرفقاً للرعاية الصحية عن قرب (مراكز طبية ومستوصفات ومراكز لطب الأسنان وعيادات تمريض ووحدات إسعاف)، ومن هذه المرافق هناك أربعة مستشفيات غير جامعية وثمانية مراكز للاستشارة الطبية المتخصصة، موزعة بين الأرخبيلات. وبالإضافة إلى ذلك، توفد بعثات منتظمة لأخصائيي المركز الاستشفائي في بولينيزيا الفرنسية إلى الأرخبيلات (أخصائيون في طب القلب وطب الغدد وطب العيون والتوليد وأمراض الرئة، وغيرها من التخصصات). وأخيراً، عندما تتعذر معالجة الأمراض محلياً، تنظم عمليات إجلاء طبي إلى تاهيتي أو إلى

خارج الإقليم (فرنسا ونيوزيلندا). وتقدر تكلفتها السنوية بنحو ١,٤ بليون فرنك. ومن جهة أخرى، يضم القطاع الخاص عيادتين (في بابيت)، ومركزين طبيين، ونحو ٥٠٠ من مقدمي الرعاية الطبية (أطباء وجراحو أسنان وممرضون وأخصائيون في العلاج الطبيعي). واستناداً إلى المعهد الإحصائي لبولينيزيا الفرنسية، ضم الإقليم في عام ٢٠١٥، ١٩٢ طبيباً و ٣٩ جراح أسنان و ٥٥ صيدلياً.

٤١ - وأفاد تقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠١٦ أيضاً أن الأسباب الرئيسية للوفيات ترتبط بأمراض السرطان أو أمراض القلب والأوعية الدموية. ويرتبط نصف عدد وفيات الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٦٥ سنة بحوادث السير، لا سيما في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و ٢٥ سنة، وكذلك بأساليب العيش الحالية (عدم توازن التغذية وإدمان الكحول والتدخين). وتتضرر بولينيزيا الفرنسية بشكل خاص من حالات زيادة الوزن التي تؤدي إلى مضاعفات طبية (ارتفاع ضغط الدم والداء السكري).

٤٢ - ونظراً لبعد المسافة بين جزر بولينيزيا الفرنسية، فإنها أصبحت سباقة في مجال التطبيب عن بعد: فمنذ عام ١٩٩١، كان أطباء الطوارئ في المستشفيات يتبادلون مخططات رسم القلب مع الجزر. ومع وصول الإنترنت، في عام ٢٠٠٠، توسع التبادل ليشمل صور المرضى والصور الطبية بالأشعة. ومع إنشاء دائرة المساعدة الطبية لحالات الطوارئ في عام ٢٠٠٥، وضع الأطباء المختصون قواعد لتنظيم هذه العملية باستخدام الصور الثابتة. وتجري منذ فترة قصيرة تجربةٌ بمشاركة ثلاث جزر نائية لاختبار إمكانية نقل صور متحرّكة بمعدل تدفق عال جداً.

٤٣ - وفيما يتعلق بالآثار الصحية للتجارب النووية، كان قانون ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ المتعلق بالاعتراف بضحايا التجارب النووية وتقديم التعويضات لهم، والمعروف باسم ''قانون موران''، موضوع أسئلة تتعلق بمفهوم ''المخاطر الطفيفة'' في سياق دفع التعويضات إلى الضحايا. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، قامت الجمعية الوطنية بإلغاء هذا المفهوم، مما يتيح تقديم التعويضات إلى عدد أكبر من الضحايا. ومن ناحية أخرى، اقترح التعديل نفسه إنشاء لجنة يتألف نصفها من برلمانيين والنصف الآخر من شخصيات من ذوي الكفاءات بهدف اقتراح تدابير لتخصيص التعويضات للأشخاص الذين تسببت التجارب النووية في مرضهم، وتقديم توصيات إلى الحكومة.

٤٤ - وعقب سن القانون رقم ٢٠١٣-١١٦٨ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن البرمجة العسكرية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، الذي يتضمن أحكاماً شتى تتعلق بالدفاع والأمن الوطني، تم تغيير المركز القانوني للجنة المكلفة بتعويض ضحايا التجارب النووية. وأسهمت المادة ٥٣ من هذا القانون في تطوير هذه الآلية من خلال تحويل اللجنة، التي كانت حتى ذلك الحين هيئة استشارية تقدم توصيات إلى وزير الدفاع، إلى هيئة إدارية مستقلة تتمتع بسلطة البت فيما إذا كان ينبغي منح التعويضات أم لا بموجب القانون المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ المعدل. ويُعين أعضاء اللجنة بموجب مرسوم لرئيس الجمهورية. وتتألف من تسعة أعضاء، ويرأسها مستشار للدولة أو مستشار لمحكمة النقض. أما الأعضاء الآخرون فهم شخصيات من ذوي الكفاءات، لا سيما أساتذة الطب الذين يمارسون المهنة أو مارسوها سابقاً في الجامعة وفي المستشفيات، والمتخصصون في مجالات من بينها علم الأورام والعلاج الإشعاعي والطب النووي والأمراض المهنية وإصلاح الإصابات الجسدية وعلم الأوبئة. ومن بين هؤلاء الأعضاء، عُين طبيب بناء على اقتراح الجمعيات الممثلة لضحايا التجارب النووية.

٤٥ - وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، عُين مستشار فخري للدولة رئيساً للجنة بمرسوم صادر عن رئيس الجمهورية. وخلال الزيارة التي قام بها هذا المستشار إلى بولينيزيا الفرنسية في نيسان/أبريل ٢٠١٧، أقر ببطء وتعقيد إجراءات تجهيز الطلبات ودعا إلى وضع إجراءات مبسطة ومعجلة. وأشار أيضاً إلى أن اللجنة سوف تنظر في الملفات القديمة التي رُفضت بسبب تصنيفها في فئة ''المخاطر الطفيفة'' التي تقل عن نسبة ١ في المائة، بالإضافة إلى الملفات الجديدة.

رابعا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٦ - أصبحت بولينيزيا الفرنسية عضواً شريكاً في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٩٢، وهي أيضاً عضوٌ في جماعة المحيط الهادي وفي برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، وإقليمٌ مشارك في لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، وعضوٌ في مجموعة القادة البولينيزيين. ومن الهيئات الإقليمية الأخرى التي انضمت إليها بولينيزيا الفرنسية، هناك المنظمة الجمركية لمنطقة أوقيانوسيا ورابطة المحيط الهادئ للطاقة الكهربائية.

٤٧ - ومُنحت بولينيزيا الفرنسية العضوية الكاملة في منتدى جزر المحيط الهادئ في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ أثناء انعقاد مؤتمر القمة السنوي السابع والأربعين لهذه المنظمة في بوهنبي (ولايات ميكرونيزيا الموحدة). وأفاد جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار أن هذا الانضمام التام سيمكّن الإقليم من تعزيز اندماجه على صعيد المنطقة ومن النهوض بتنميته الاقتصادية، وذلك أساساً عن طريق تيسير فرص الحصول على تمويل للبرامج ذات الصلة بالبيئة على سبيل المثال، أو بتبادل الخبرات في مجالات من قبيل التعليم والصحة. ووفقا للبيان الصادر عن مؤتمر القمة السنوي الثامن والأربعين المعقود في أبيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أودعت بولينيزيا الفرنسية صكوك تصديقها من أجل إضفاء الطابع الرسمي على مركزها بوصفها عضواً في المنتدى.

٤٨ - وُوقع إعلان بشأن المحيطات في مؤتمر القمة الثاني للقادة البولينيزيين المعني بتغير المناخ، الذي عقد في بولينيزيا الفرنسية في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٦. ومثلت بولينيزيا الفرنسية في السابق صوت مجموعة الزعماء البولينيزيين المعبر عن شواغلهم في مؤتمر القمة الرابع لفرنسا وأوقيانوسيا الذي عقد في باريس في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وستستضيف مؤتمر القمة الخامس في عام ٢٠١٨.

خامسا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤٩ - تحدث ممثل حكومة الإقليم خلال الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، المعقودة في كينغستاون، في منطقة البحر الكاريبي، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧.

٥٠ - ونظرت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في مسألة بولينيزيا الفرنسية في جلستها السابعة المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفقاً لقرار الجمعية

العامة ١٢٠/٧١، واستمعت إلى بيان أدلى به ممثل حكومة الإقليم. وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة الخاصة إلى اثنين من مقدمي الالتماسات (انظر A/AC.109/2017/SR.7).

٥١ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة الخاصة، بدون تصويت، مشروع قرار عرضه رئيس اللجنة (A/AC.109/2017/L.24). وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيان ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية لشرح تصويته (انظر A/AC.109/2017/SR.7).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥٢ - في الجلسة الثانية للجنة الرابعة التي عقدت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أدلى ممثل بابوا غينيا الجديدة ببيان (انظر A/C.4/72/SR.2).

٥٣ - وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، استمعت اللجنة إلى بيان بشأن مسألة بولينيزيا الفرنسية أدلى به رئيس بولينيزيا الفرنسية و ١٦ من مقدمي الطلبات. وقدم ممثلو الجزائر وجمهورية فنزويلا البوليفارية ونيكاراغوا أسئلة إلى رئيس بولينيزيا الفرنسية وإلى عدد من مقدمي الطلبات (انظر A/C.4/72/SR.3).

٥٤ - وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أدلى ممثل فانواتو ببيان (انظر A/C.4/72/SR.9). وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة بدون تصويت مشروع القرار التاسع المعنون ''مسألة بولينيزيا الفرنسية''، الوارد في الفصل الثالث عشر من تقرير اللجنة الخاصة (انظر A/72/23).

جيم - القرار الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٥ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اتخذت الجمعية العامة، دون تصويت، القرار ١٠١/٧٢، استنادا إلى التقرير الذي أحالته اللجنة الخاصة إليها (A/72/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه في وقت لاحق. وفي ذلك القرار، قامت الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أكدت من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب بولينيزيا الفرنسية في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أكدت من جديد أيضاً أن شعب بولينيزيا الفرنسية نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في أن يحدد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة وللإعلان وقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيفية سياسية للإقليم بهدف زيادة توعية شعب بولينيزيا الفرنسية بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي والمستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(ج) أحاطت علماً بالبيان الذي أدلى به رئيس بولينيزيا الفرنسية، متكلماً لأول مرة في اللجنة الرابعة خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛

(د) أحاطت علماً أيضاً بالمشاركة الأولى لممثل عن حكومة الإقليم في الحلقة الدراسية الإقليمية المعقودة في عام ٢٠١٧ في كينغستاون من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو؛

(هـ) لاحظت طلب ممثل عن حكومة الإقليم في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٧ رفع بولينيزيا الفرنسية من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأحاطت علماً بالقرار رقم ٢٠١٣-٣ الذي اتخذته جمعية بولينيزيا الفرنسية في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ والذي ألغى قرار الجمعية المتخذ في عام ٢٠١١ الذي يطلب إعادة إدراج بولينيزيا الفرنسية في تلك القائمة؛

(و) أكدت في هذا الصدد أن قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٧ الذي نص على إعادة إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أعادت تأكيدَه نتيجةُ تقييم للحكم الذاتي للإقليم قُدمت إلى اللجنة الرابعة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ومفادها أن الإقليم لم يحقق الحكم الذاتي بالكامل؛

(ز) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، والإعلان، ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة في ما يتعلق بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في بولينيزيا الفرنسية، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ح) أسفت لعدم استجابة الدولة القائمة بالإدارة لطلب تقديم المعلومات المتعلقة ببولينيزيا الفرنسية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق منذ أن أعادت الجمعية العامة إدراج الإقليم في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عام ٢٠١٣؛

(ط) أكدت من جديد أن الدولة القائمة بالإدارة ملزمة بموجب الفصل الحادي عشر من الميثاق بإحالة المعلومات، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تحيل إلى الأمين العام هذه المعلومات المتعلقة ببولينيزيا الفرنسية كما هو مقرر بموجب الميثاق؛

(ي) حثت الدولة القائمة بالإدارة المعنية على ضمان السيادة الدائمة لشعب بولينيزيا الفرنسية على مواردها الطبيعية، بما في ذلك الموارد البحرية والمعادن المغمورة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة؛

(ك) أحاطت علماً بتقرير الأمين العام عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار الناجمة عن إجراء التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية على مدار ٣٠ عاما (A/72/74)، الذي أُعد عملاً بالفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٧١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وكررت طلبها إلى الأمين العام أن يقدم باستمرار معلومات مستكملة في هذا الصدد؛

(ل) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تكثف حوارها مع بولينيزيا الفرنسية من أجل تيسير إحراز تقدم سريع نحو إرساء عملية نزيهة وفعالة لتقرير المصير، يتم الاتفاق في إطارها على الشروط المتعلقة بإجراء لتقرير المصير وجدول زمني لتنفيذه؛

(م) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل النظر في مسألة إقليم بولينيزيا الفرنسية غير المتمتع بالحكم الذاتي، وأن تقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

المرفق

خريطة بولينيزيا الفرنسية